

Journal of Human Development and Education for specialized Research (JHDESR)
مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية (JHDESR)
http:// jhdesr.siats.co.uk e-ISSN 2462-1730
المجلد 6 ، العدد 1، 2020م - Vo: 6, No: 1, 2020



PLURALISM, DIVERSITY AND COEXISTENCE IN BAHRAIN

التعدد والتنوع والتعايش في البحرين

محمد وليد محمد – البحرين

طالب دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية (جامعة محمد الخامس سلا)

malmerbati@gmail.com

2020

Received 20/9/2019 - Accepted 21/12/2019 - Available online 15/1/2020

Abstract:

Since ancient times, Bahraini society has been distinguished by its cultural and social diversity, and that diversity reflects a strong social reality from which the elements of strength were drawn from behind this diversity, and a society prevailed of cohesion and intimacy between the various sects in light of the diversity of their religious beliefs, contrary to what some societies witness in internal conflicts and wars Eligibility and supremacy of the largest number over religious or ethnic minorities.

Bahrain has drawn a number of internal practices at the governmental and private levels, which have been implemented on the ground, which has made it an affliction of developed countries in the field of social contract and coexistence in light of the existence of major differences within society. Belief and belief, in addition to the establishment of many institutions that support pluralism and pluralism in establishing peace and security there, have made this a unique model in the Arab world that can be emulated.

ملخص البحث

منذ قديم الزمان يمتاز المجتمع البحريني بتنوعه الثقافي والاجتماعي، وهذا التنوع عكس واقعاً اجتماعياً قوياً استمد منه عناصر القوة من وراء هذا التنوع، وساد مجتمع من التسامح والألفة بين مختلف الأطياف في ظل وجود تنوع عقائدهم الدينية، على خلاف ما تشهده بعض المجتمعات من صراعات داخلية وحروب أهلية وسيادة العدد الأكبر على الأقليات الدينية أو العرقية.

وقد رسمت البحرين عدداً من الممارسات الداخلية على الصعيد الحكومي والأهلي، والتي تم تنفيذها على أرض الواقع، ما جعلها في مصاف الدول المتقدمة في مجال العقد الاجتماعي، والتعايش في ظل وجود اختلافات كبيرة داخل المجتمع، وما دعم ذلك قيام الدولة بإنشاء قواعد قانونية ودستورية تحمي التسامح والتعايش، وحرية المعتقد، بالإضافة إلى قيام العديد من المؤسسات التي تدعم التسامح والتعددية لإرساء الأمن والسلام فيها، وهذا ما جعلها نموذجاً متميزاً في الوطن العربي يمكن الاحتذاء به.

Keywords: Tolerance ،Coexistence ،Religious pluralism.

الكلمات المفتاحية: التسامح، التعايش، التعددية الدينية.

مقدمة:

مملكة البحرين مهد حضارة طويلة تمتد عبر التاريخ، اتسم شعبها بالعيش في ألفة ومحبة، جعلها تاريخها وموقعها الجغرافي وتراثها الإنساني ملتقىً للتعايش بين معتنقي الديانات والثقافات المختلفة. وفي هذا الإطار، ظلت مملكة البحرين تؤكد دوماً قيم التسامح واحترام كرامة الإنسان. وتعد مملكة البحرين منذ القدم بوابة لجميع الزوار والمقيمين فيها بمختلف دياناتهم ومعتقداتهم، بحكم تمتع حكامها وشعبها بروح التسامح والتعايش مع الآخرين بسبب انفتاحهم وتفاعلهم مع الآخرين منذ عقود طويلة، باعتبار أن موقع البحرين الجغرافي في وسط الخليج العربي، جعلها بوابة للتجارة بين الشرق والغرب، تتوافد إليها مختلف الجنسيات وتتعايش فيها بسلام وأمان، في ظل عدم وجود العنصرية والتمييز ضد أصحاب الديانات الأخرى والأعراق المختلفة.

وقد دأبت مملكة البحرين منذ تأسيسها على احترام حقوق الإنسان وضمن ذلك دستورها وتشريعاتها الداخلية، وكان من أهم أهدافها الخارجية الانضمام للاتفاقيات الدولية المتضمنة لتلك الحقوق، فانضمت للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وعملت على الالتزام بأحكامها والمناداة دائماً في المنابر الدولية والإقليمية بمنع التمييز العنصري وحق العيش للجميع بدون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون.

وهذا المقال يلقي الضوء على سياسة مملكة البحرين حكومة وشعباً التي تنطلق من ثوابت راسخة، تحرص من خلالها على تعزيز علاقاتها على أساس من الاحترام المتبادل والتفاهم، والحوار والتعاون ونبذ كافة أشكال الإرهاب والعنف والتطرف، سواءً على الصعيد الخارجي أو المحلي، في ظل وجود إشكاليات الحروب الأهلية على أساس حرية الاعتقاد والتفريق على أساس الدين في بعض الدول الأخرى، وعليه تم استخدام المنهج التاريخي انطلاقاً من القناعة بأهمية المصادر التاريخية في التعايش بين المجتمع الواحد منذ ما قبل استقلال البحرين.

وتتوضح سياسة البحرين لترسيخ أسس التعايش السلمي واحترام الأقليات أصحاب الأديان والمعتقدات الأخرى من خلال الوحدة والمواطنة والإصلاح والتسامح، لتكوين مجتمع التآخي والتعايش والوسطية التي تبرز عبر ما يلي:

أولاً: الإرث التاريخي

أهل البحرين تاريخياً كان لديهم من الانفتاح الكبير لدرجة ترحيبهم برسالة الرسول صلى الله عليه وسلم، التي حملها العلاء بن الحضرمي، عند دعوته أهل البحرين "بقسميه البري والبحري" إلى الإسلام، وملك البحرين آنذاك المنذر بن ساوى، حيث رحبوا بالإسلام، وأقبلوا على الدخول فيه سريعاً، فكانت رسالة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، خير دليل وتأكيداً على مكانة البحرين منذ آلاف السنين وأهميتها لما نقله التاريخ عنها من وفرة خيراتها الطبيعية ومواردها المالية، ووجود تراث تاريخي وحضاري عريق، ولكون تاريخها يستشهد به دائماً عند استحضار تاريخ الدول، والبحرين اليوم تستلهم ذلك الإرث وتستكمل منهجها التاريخي الدائم، في تحقيق الانفتاح الديني الكبير، والتعايش بين مختلف الديانات والمذاهب.[1]

وقد كانت البحرين وستظل مملكة قائمة على السلام والتسامح والتعايش السلمي واحترام الحقوق والحريات السياسية والمدنية والثقافية والاجتماعية، وفي القلب منها حرية الفكر والعقيدة في إطار من التنوع الثقافي والعرقي والحضاري النابع من تاريخها العريق وسمات شعبها المتحضر، كأكثر شعوب هذه الأرض محبة للسلام وتسامحًا وقبولًا بالآخر والتسامح وقبول الآخر في سياق الاحترام المتبادل، ولهذا ارتقت مملكة البحرين إلى مصاف الدول المتقدمة في احترام الكرامة الإنسانية.

لذلك، فقد جاء احترام التعددية الدينية والتعايش في مملكة البحرين، ليُشكل تتويجًا لإرث كبير وتاريخ مشرف ودور رائد تتميز به منذ قيامها، دولة مدنية حديثة بهويتها العربية والإسلامية في عهد المؤسس أحمد الفاتح في العام 1783م، كما أنه يُعد إضافة مهمة لسلسلة المبادرات المتميزة لجلالة الملك المفدى، على الصعيد العالمي في مجال الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان.[2]

ومنذ صدر الإسلام الأول، كان أهل البحرين يتقاسمون خيرات هذه الأرض الطيبة مع كل إنسان يفد إليهم للعيش في ديارهم، واحتفاء برسالة الإسلام التي حملها العلاء بن الحضري من النبي صلى الله عليه

---

[1]– منى علي المطوع، "التعايش السلمي في البحرين ليس مفاجأة للعالم"، جريدة الوطن اليومية، مملكة البحرين، تاريخ النشر الأحد 22 أكتوبر 2017م.

[2]– معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين، "عاهل البلاد المفدى وتعزيز الحوار بين الحضارات"، مجلة النشرة الدبلوماسية الشهرية، وزارة خارجية مملكة البحرين، العدد الرابع عشر (14)، مارس 2018م.

وسلم، إلى ملكها المنذر بن ساوى التميمي في القرن الهجري السابع (العام 628 للميلاد)، دخل أهلها إلى الإسلام، لكنهم فتحوا أبواب بلادهم لأتباع كل الديانات، وعلى ذات المنهج والثوابت.

أرض الفردوس التي عرفها السومريون، وحضارات توالت في "دلمون وأوال وأرادوس" وهي البحرين التي لا يزال إشعاعها الحضاري يملأ الكون منذ الماضي البعيد للآن، وقد نقشت الكتابات المسمارية القديمة التي تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، وفنون الرسم على جدران المعابد والمقابر والألواح والقطع الفخارية، أن هذه الأرض احتضنت مستوطنات من المدن والقرى كثرت فيها المعابد المقدسة والمدافن، حيث نشأت حضارة متقدمة تبادل أهلها المعارف مع حضارات عريقة بقيت حتى عصرنا الحاضر، معلنة أن مملكة البحرين، ظلت وستظل تحتضن بوفاء كل الأديان السماوية والمذاهب والمعتقدات، وتنشر السلام والتسامح الديني والتعايش والتعددية، ويتميز شعبها الكريم بسمات كرمه وأخلاقه وإيمانه بقيم التنوع الديني والأخوة الإنسانية، لتصبح نموذجاً قل نظيره على خارطة العالم.(3)

ففي المجتمع البحريني يرحب بالكاثوليكية والأرثوذكسية والإنجيلية في نفس الوقت، ولا غضاضة بوجود مواطنين من الهندوس يمكنهم ممارسة العبادة في معبد مضى على بنائه نحو 200 عام، ويتزين بالرسومات الخاصة بهم ويقع بالقرب من معبد لطائفة السيخ ومساجد المسلمين. إن روح المودة والمحبة هذه كانت وستبقى متجلية بين أبناء الشعب البحريني على اختلاف شرائحهم، بفضل تاريخها العريق في الانفتاح والتسامح وتقبل الآخر واحترامه، والرؤية الثاقبة للقيادة الحكيمة، ووعي شعبها وإيمانهم بالرسالة السامية للأديان في الدعوة إلى المحبة والسلام، ونبذ الفرقة والكراهية العنصرية أو الدينية أو الطائفية.(4)

إن مملكة البحرين وعلى مر العصور كانت ومازالت أرضاً خصبة للتعايش المتميز بين جميع الأديان لما تقره تشريعاتها من احترام لحقوق الإنسان، حيث يتمتع أتباع الديانات المختلفة في مملكة البحرين بحرية إقامة شعائرهم الدينية وبناء دور العبادة، إذ يوجد على أرض المملكة 14 كنيسة وكنيساً لليهود، وعدد من دور العبادة لمعتقدات دينية أخرى، وهم جميعاً يتمتعون بجميع الحقوق التي تكفلها لهم الدولة، مواطنين

3– زهراء المرزوق، "خواطر من أرض السلام.. البحرين والإنسان منذ غابر الأزمان"، مجلة النشرة الدبلوماسية، وزارة خارجية مملكة البحرين، العدد (21)، مارس 2019م.

4– "مملكة البحرين منارة التسامح والتعايش بين الأديان والثقافات"، مجلة النشرة الدبلوماسية الشهرية، وزارة خارجية مملكة البحرين، العدد الرابع عشر (14)، مارس 2018م.

كانوا أو وافدين، وهذا التعايش الديني والمذهبي يزيد البحرينيين فخراً بثقافتهم التنوعية المنفتحة المنطلقة من قيم الإسلام السامية.[5]

ثانياً: دعم الحريات الدينية

منذ عقود ومملكة البحرين، رائدة في المنطقة من حيث التعددية الدينية والقبول الثقافي، حيث اتسمت بترابط النسيج الاجتماعي للمجتمع البحريني وتسعى باستمرار إلى خلق مجتمع أكثر ثراءً وترحيبًا بالآخر[6]، وهنا بعض عناصر دعم التعددية والتسامح والتعايش:

1- سياسات القادة في البحرين نحو التعدد الديني والتعايش

أثبتت مملكة البحرين فعليًا عبر تاريخها العريق، وفي إطار النهج الإصلاحي لجلالة الملك المفدى، أن أخلاقيات التسامح السائدة في الموروثات الثقافية لشعب البحرين، كانت ولا تزال عاملاً رئيسًا في تقدم واستدامة مسيرة التنمية الشاملة والاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والرقي الثقافي والفكري، وعنصرًا جوهريًا في ترسيخ الأمن والأمان والسلم المجتمعي، وأن هذا التنوع الديني والمذهبي والثقافي، هو مصدر ثراء لهذا الوطن الغالي، في إطار تمسك جميع أبنائه بقيم وثوابت المواطنة الصالحة في إطار من المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، وإدراكهم المشترك أن تكريس ثقافة الحوار والتعايش واحترام الآخر هي الركيزة الرئيسة في استقرار المجتمعات وتقدمها.[7]

وتستمد مملكة البحرين قوتها الحضارية من التنوع الثقافي الذي تعيشه منذ قرون، الذي أرسى دعائمه الأسلاف كما أشار إلى ذلك جلالة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، مؤكدا جلالته إلى أن العالم سيكون أكثر أمناً وازدهاراً إذا تعلم كيف يستوعب التمايزات بين الأفراد، باعتبارها عنصر دعم وقوة وتكامل بين الناس وبعضهم البعض، وليس كما يراها شرذمة قليلون باعتبارها عنصر ضعف وهوان.

وتجدد البحرين التأكيد بنموذجها في التعايش والتسامح، حيث يعيش فيها جنباً إلى جنب المؤمنين بالكاثوليكية والأرثوذكسية والإنجيلية، وشعورهم بالفخر بأن مواطنينا الهندوس يمكنهم ممارسة العبادة في

5- كلمة صاحب جلالة ملك مملكة البحرين، الجلسة الافتتاحية لحوار الأديان، مقر الجمعية العامة بالأمم المتحدة، نيويورك، 26 نوفمبر 2008م.

6- "وزير الخارجية: البحرين من أفضل نماذج التعايش الديني"، **صحيفة البلاد**، مملكة البحرين، 27 يوليو 2018م.

7- **مجلة النشرة الدبلوماسية الشهرية**، العدد الرابع عشر (14)، مرجع سابق.

معبد مضى على بنائه نحو 200 عام يتزين بالرسومات الخاصة بهم ويقع بالقرب من معبد لطائفة السيخ ومساجد المسلمين، كما أن شعب البحرين النبلاء بدأوا هذا التقليد البحريني عبر بناء الكنائس والمعابد التي بنيت بجوار مساجد المسلمين.[8]

وتبنى جلالة ملك مملكة البحرين مبادرات عديدة لتعزيز الحوار بين الأديان والحضارات والثقافات من أبرزها:

تنظيم مؤتمرات دولية، وإطلاق وثيقة عالمية لتعزيز الحريات الدينية والتعايش السلمي، وتخصيص كرسي لدراسات الحوار والسلام والتعايش بين الأديان في جامعة إيطالية مرموقة، فضلاً عن مساندة جهود الأمم المتحدة ووكالاتها في خدمة الإنسانية ودعم التنمية المستدامة وتمكين المرأة والشباب[9]، فاستحق جلالته عن جدارة لقب "ملك السلام" من مجلة مرموقة وهي الأهرام العربي[10]، وجائزة منظمة اليونيدو لعام 2016 وجوائز التعايش بين الأديان والحضارات، و(الإنجاز مدى الحياة) و(صموئيل زويمر) من منظمات ومؤسسات أمريكية ودولية، وغيرها من أوجه التكريم العالمي، تقديرًا لأدوار وجهود جلالته الدؤوبة في هذا المجال الإنساني الذي يعود بالنفع والخير على البشرية كلها.

ويحق للمجتمع البحريني أن يفخر ويعتز بوجهه الحضاري المشرق في التسامح والتعايش السلمي بين جميع مكوناته على اختلاف مشاربهم الدينية والعرقية والثقافية، حيث يعيش المسلمون وبينهم مسيحيون ويهود وبوذيون وهندوس وبهائيون وبهرة وغيرهم، في جو من السلام والأمان في صورة تسامحيه جميلة، ويمارس كل منهم شعائره الدينية بلا أية قيود أو تدخلات حكومية وفق ما يكفله الدستور وميثاق العمل الوطني من احترام لحرية المعتقد، فترى المسجد والمأتم والكنيسة والمعبد في مساحة جغرافية صغيرة تسودها أجواء روحانية من الود والاحترام المتبادل، فاستحقت المملكة أن تكون وطنًا للتسامح ومنارة للتعايش بين الأديان والثقافات.[11]

8– "الملك في مقال بواشنطن تايمز: التنوع الديني بالمملكة نعمة لشعب يستند لتراث عريق من التسامح"، **جريدة الوطن**، مملكة البحرين، 11 أكتوبر 2017م.

9– معالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، مرجع سابق.

10– "الأهرام العربي تختار الملك ضمن أكثر 30 شخصية عربية مؤثرة"، **جريدة الأيام**، مملكة البحرين، 29 ديسمبر 2017م.

11– معالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، مرجع سابق.

2- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان في البحرين

حرص جلالة الملك المفدى منذ تدشين ميثاق العمل الوطني (بموافقة 98.4%من المواطنين عام 2001) وانطلاق نهج جلالته الإصلاحي، على ترسيخ هذه القيم والمبادئ ضمن إطار عام من حرية الرأي والتعبير والفكر والمعتقد، وترسيخ الوسطية والاعتدال ونشر قيم السلام والعدالة والتعايش المشترك. فتم النص على التسامح في ميثاق العمل الوطني وفي دستور مملكة البحرين المعدل لعام 2002، مما انعكس على ازدهار أجواء الحريات الدينية والمدنية والديموقراطية والتعايش الحضاري داخل المجتمع البحريني المتسامح والمسالم في إطار من المساواة والعدالة والاحترام المتبادل، والتمسك بالوحدة الوطنية الحقيقية التي لم تمسها شوائب الفكر الضال والعقائد الهدامة.

تجسد مملكة البحرين نموذجًا تاريخيًا فريدًا في التسامح الديني والاعتراف بالآخر والتعايش السلمي والحضاري بين مختلف الجنسيات والأديان والثقافات، بما تمتلكه من موروث تاريخي وقيمي وأخلاقي، وما رسخه النهج الإصلاحي الرائد لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى من إصلاحات دستورية وتشريعية عززت من قيم السلام والخير والعدل والمساواة في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته.[12]

إن مملكة البحرين لديها سجل في محاربة كافة أشكال التمييز العنصري، ويشهد تاريخها على مدى تسامح المجتمع البحريني وترابط جميع مكوناته على أسس من المساواة وسيادة القانون وعدم التمييز على أي أساس، كما أن الدستور والقانون البحريني يجرم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها، ومكافحة جميع أشكال التمييز العنصري والطائفي والعرقي، ونبذ كافة أشكال العنف والكراهية، والنهج الإصلاحي لجلالة الملك المفدى يمثل داعماً أساسياً في مكافحة كافة أشكال التمييز العنصري، حيث أرسى قواعد المساواة والحرية وسيادة القانون والعدالة الناجزة في ميثاق العمل الوطني والدستور.[13]

12- مجلة النشرة الدبلوماسية الشهرية، العدد الرابع عشر، مرجع سابق.

13- "مملكة البحرين تحارب دائماً كافة أشكال التمييز العنصري"، جريدة أخبار الخليج، مملكة البحرين، 21 مارس 2018م.

3- سيادة المساواة:

مبدأ "المساواة وعدم التخلي عن أحد"، أحد ركائز أهداف التنمية المستدامة في الأجندة الدولية لما بعد العام 2015م. لذا تحرص مملكة البحرين دائماً في على تعزيز قيمة التسامح الديني والتعايش السلمي ومكافحة جميع أشكال التمييز داخل المجتمع البحريني وبين جميع شرائح السكان.

وتؤكد البحرين موقفها الحازم ضد جميع أشكال التمييز، بما فيها التمييز بين الجنسين، أو التمييز على أساس العرق أو اللون أو اللغة أو التمييز السياسي أو الطائفي أو العرقي أو غير ذلك من أشكال التمييز. وكذلك تتصدى المملكة لجميع أشكال العنف والكراهية مما يجعل الكل متساوٍ تحت حكم القانون.

إن احترام حقوق الإنسان يعد أمراً ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة، وعليه تؤكد مملكة البحرين التزامها باحترام وتعزيز هذه الحقوق، كما نص عليه دستور مملكة البحرين وميثاق العمل الوطني الذي أكد على سيادة القانون ونزاهة القضاء واستقلاليته كأساس للحكم والعدالة في مملكة البحرين.

وعند الحديث عن المساواة، يتقدم الحديث عن المجلس الأعلى للمرأة الذي أنشئ لدعم وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص في جميع جوانب الحياة العملية والاجتماعية. ويعتبر المجلس الأعلى للمرأة الداعم الرئيس للمرأة البحرينية للوقوف ضد العنف والتمييز في المجتمع البحريني.

وتمتلك البحرين نظاماً متكاملاً لمكافحة أشكال التمييز ومسبباته مثل الأمانة العامة للتظلمات، ولجنة حقوق السجناء والمحتجزين، ووحدة التحقيق الخاصة في وزارة الداخلية، والمفتش العام المستقل بوزارة الداخلية، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ومعهد البحرين للتنمية السياسية، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وقد حققت مملكة البحرين إنجازاً بارزاً على المستوى العالمي في مكافحة الاتجار بالأشخاص، وذلك في تصنيف وزارة الخارجية الأمريكية المشار إليه آنفاً، الخاص بتصنيف الدول الأكثر نجاحاً في مكافحة الاتجار بالأشخاص كأول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصنف ضمن الفئة الأولى (Tier 1)، وهو ما يعكس مدى التزام المملكة بالمعايير الدولية ومشاركتها للمجتمع الدولي تماشياً مع التوجهات

الهادفة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في ظل الحرص الدائم على تطبيق القيم المبنية على مبادئ الاحترام والمساواة والعدل.[14]

4 – الدستور والتعددية والتعايش

لدى ملكة البحرين تجربتها المتميزة في كفالة الحريات الدينية وحرية ممارسة الشعائر والاحتفالات العقائدية لمختلف الاديان والمذاهب. يضمن دستور البحرين حماية حرية الفكر والدين أو المعتقد وقد سنت قوانين لتفعيل هذه الحماية، فهي طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا توجد قيود في القانون أو الدستور البحريني تمنع الأفراد من التحول إلى الدين أو الطائفة التي يختارونها.[15]

وتؤمن مملكة البحرين أن العالم في ظل ما يموج به من صرعات دينية وطائفية دموية واعمال عنف وإرهاب، أحوج الى تعميم النموذج البحريني بتركيبته السكانية الغنية والمتنوعة من أجل تكريس قيم السلام والمحبة والتسامح بين الشعوب والامم والحضارات، وضمان أمان وخير وسعادة البشرية. وقد نص الدستور في مادته (22) على: "حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلد".[16]

كرّس دستور مملكة البحرين لعام 2002م، مبدأ المساواة وعدم التمييز أياً كانت الأسس التي يستند عليها سواء على أساس العرق أو اللغة أو الدين، حيث نصت على أن: "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".[17]

ويحظر قانون العمل البحريني جميع أشكال التمييز في بيئة العمل، حيث نصت الفقرة (ب) من المادة (16) من الدستور على أن "المواطنون سواء في تولي الوظائف العامة وفقا لشروط التي يقررها القانون".[18]

14– معالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، مرجع سابق.

15– "الأهرام العربي تختار الملك ضمن أكثر 30 شخصية عربية مؤثرة"، مرجع سابق.

16– معالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، مرجع سابق.

17– المادة (18) من دستور مملكة البحرين 1971م.

18– "مملكة البحرين تحارب دائماً كافة أشكال التمييز العنصري"، مرجع سابق.

وفي المادة (22): "حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقا للعادات المرعية في البلد".

وفي المادة (23) منه: "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية". ولحفظ لكرامة حقوق الانسان والتعددية الدينة والتعايش السلمي في مجتمع البحرين، ألحق بدستور البحرين مذكرة تفسيرية.[19]

ثالثاً: التشريعات الوطنية

لحماية التعددية الدينية للأجيال القادمة سنّت مملكة البحرين، القانون الذي يضمن لكل شخص الحق في العبادة دون عوائق وكذلك بناء بيوت العبادة[20]، وتمت ترجمة المبادئ الإنسانية وحماية الأفراد، في التشريعات الوطنية، حيث جرم قانوني العقوبات وحماية المجتمع من جميع الأعمال الإرهابية، التحريض على الطائفية والعنصرية ودعم أعمال العنف والتخريب، ويتم اتخاذ إجراءات قانونية وقضائية ضد أي دعوات تحريضية على الطائفية والعنف والكراهية القومية أو الدينية أو العنصرية، مشيراً في ذات الوقت إلى تدريب وتأهيل العاملين في مجال تنفيذ القانون للتأكيد على حق الجميع في الوصول على قدم المساواة وبلا تمييز إلى أي مكان وإلى الاستفادة من الخدمات العامة وكذلك كفالة حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية وغيرها من مؤسسات الدولة المختصة وتوفير الحماية اللازمة إذا تطلب الأمر ذلك، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع في اللجوء إلى القضاء.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص فقد نصت المادة (39) من قانون العمل في القطاع الأهلي على: "يحظر التمييز في الأجور لمجرد اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة". وذكر مساعد وزير الخارجية أن فلسفة التربية والتعليم في المملكة تنبثق من الدستور والتراث العربي والإسلامي والمبادئ الإنسانية، وتدعو إلى التسامح والتعايش السلمي مع الآخر، ونبذ العنف والكراهية والتمييز.[21]

19– الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، مملكة البحرين، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.nihr.org.bh

20– الملك في مقال بواشنطن تايمز: التنوع الديني بالمملكة نعمة لشعب يستند لتراث عريق من التسامح"، مرجع سابق.

21– "مملكة البحرين تحارب دائماً كافة أشكال التمييز العنصري"، مرجع سابق.

أصدرت مملكة البحرين عدداً من التشريعات التي يتم تطبيقها في القطاعين العام والخاص، حيث تحظر المادة (39) من قانون العمل في القطاع الأهلي (قانون رقم 36 لسنة 2012):" التمييز في الأجور على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. كما أن المادة 41 (أ) تنص على اعتبار إنهاء خدمة الموظف تعسفية إذا كان القرار مبنياً على جنس أو لون أو دين أو عقيدة أو الحالة الاجتماعية أو المسؤوليات العائلية للموظف.[22]

وفيما يتعلق بحرية التجمع والرأي والتعبير مكفولة في الدستور والتشريعات الوطنية للبحرين، دون قيود سوى الضوابط المهنية والأخلاقية المنصوص عليها في الدستور والقانون والمواثيق الصحفية والإعلامية المحلية والدولية والتي تحظر أي دعوات مثيرة للطائفية أو الكراهية الدينية أو العرقية أو المذهبية أو من شأنها تهديد الأمن القومي والنظام العام أو التعدي على حقوق الآخرين وسمعتهم وكرامتهم أو مخالفة الآداب العامة أو انتهاك أي من مبادئ حقوق الإنسان.[23]

1- قرار إصدار مدونة سلوك رجال الشرطة:

يعطي قرار إصدار مدونة سلوك رجال الشرطة بمملكة البحرين لسنة 2012 بشأن، المجال لحرية المعتقد واحترام كرامة الإنسان على اختلاف دينه أو مذهبه أو طائفته دون التمييز بين اطياف المجتمع ليعم التعايش السلمي، حيث جاء القرار بعد أحداث الاحتجاجات غير الشرعية في مملكة البحرين عام 2011، وقامت حكومة البحرين، باستدعاء خبراء لإعداد تقرير وتوصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق حول أحداث شهر فبراير ومارس عام 2012، لترشيد وتوجيه المجتمع البحريني من جانب ورجال الشرطة التابعين لوزارة الداخلية بمملكة البحرين من جانب آخر، لصياغة عقد اجتماعي جديد بين المجتمع ورجال الشرطة لبناء جسور الثقة بينهم على اساس سيادة القانون والنزاهة والشفافية والتسامح، وعدم التفرقة في التعامل فيما بينهم على اساس الدين أو الطائفة أو العرق، واحترام كرامة الإنسان في مجتمع متعدد الاديان والأعراق.

22- "وزير الخارجية: البحرين من أفضل نماذج التعايش الديني"، مرجع سابق.

23- "البحرين في جنيف: إنجاز 139 على أرض الواقع من 175"، جريدة الوطن، مملكة البحرين، 21 سبتمبر 2017م.

تبقى البحرين بلد القانون والمؤسسات وبلداً للحريات والتعايش السمح بين مختلف الأديان والأفكار والثقافات، وأنها ستبقى للجميع، وأننا على ثقة من أن الأيام المقبلة ستعكس الصورة الحقيقية للأوضاع في البلد.[24]

2- التسامح والتعددية بإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي:

بناء على رغبة البحرين في حماية التعددية الدينية والتعايش السلمي بين مختلف شعبها، والسعي الى التعايش بين الأديان على المستوى الدولي. تم في عام 2018 بإنشاء "مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي"، وجاءت مواد الامر الملكي محققة للتعددية الدينية والتعايش، فقد أشارت المادة الاولى منه على أن يكون المركز على علاقة تنسيقية بوزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف من أجل تحقيق أهدافه.

وأوضحت المادة الثانية على أن المركز يجسّد في رؤيته ورسالته وأهدافه المبادئ المستخلَصة من تاريخ وحضارة مملكة البحرين عبر عصورها، والمتمثلة في الانفتاح على جميع الحضارات والأديان والثقافات، وتعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام، مستلهماً في ذلك إعلان البحرين الصادر في 13 سبتمبر 2017م.

وجاءت المادة الثالثة (3) لتحدد مقر المركز في مملكة البحرين، تمتد أنشطته وفعالياته دولياً؛ تحقيقاً لرؤيته ورسالته وأهدافه.

وفيما يتعلق بأهداف المركز بينتها المادة الرابعة (4) من الأمر الملكي وهي على النحو التالي:

- بيان منظومة القيم والمشترَكات الجامعة بين الحضارات والثقافات، والتعريف بها، والعمل على إثراء مسيرة التسامح والتعايش السلمي من خلالها.

- التوعية بأهمية تلاقي الحضارات وتمازُجِها لتحقيق السِّلْم العالمي والعيش الإنساني المشترك.

- تعزيز السِّلْم العالمي والعيش المشترك بين البشر من خلال ما تجسِّده المشترَكات الجامعة بين الحضارات.

[24]- الجريدة الرسمية، مملكة البحرين، العدد 3041، عدد الأول من مارس 2012م، ص45 إلى ص55.

– إحداث حركة تنويرية من خلال التوعية بأهمية الحوار والالتقاء على ما اتَّفقت عليه الحضارات والثقافات من مشترَكات أخلاقية وحقوقية.

– مكافحة الفكر المتطرف المغذِّي للعنف والكراهية والإرهاب.

– إظهار إيجابية التعددية والتنوع والتعايش والتسامح في حاضر المجتمع البحريني وموروثه الثقافي.

وحرصاً على تطبيق التعددية الدينية في مملكة البحرين وسنها في التشريعات الوطنية، نص الأمر الملكي في مادته السادسة أن يكون للمركز مجلس، ويراعى عند تشكيل المجلس تمثيل مختلف الجماعات الدينية والثقافية والعِرْقية، بما يعبِّر عن التعايش في المجتمع وكذلك تحقيق السِّلْم العالمي والعيش الإنساني المشترك.

وحددت المادة الخامسة (5) طرق لتحقيق أهداف المركز نحو التعددية والتعايش من خلال القيام بما يلي:

– إقامة المعارض والندوات والمؤتمرات داخل وخارج مملكة البحرين.

– توظيف وسائل الإعلام بمستوياتها كافة لتعزيز ثقافة الحوار ودعم مسيرة العيش الإنساني والسِّلْم العالمي.

– التنسيق والتعاون مع المراكز والمنظمات العالمية وسائر الجمعيات والمؤسسات والجهات والشخصيات المهتمة بحوار الحضارات والثقافات.

– تنظيم جائزة دولية تُمنح سنوياً للأشخاص والمنظمات تشجيعاً للأعمال والجهود الرائدة في مجال حوار الحضارات والتعايش.

– الإشراف بوجه عام على الفعاليات التي تقوم بها أو تشارك فيها الجاليات الأجنبية، داخل مملكة البحرين أو خارجها، والتي تدخل ضمن أهدافه.[25]

---

[25]– الجريدة الرسمية، مملكة البحرين، أمر ملكي رقم (15) لسنة 2018، عنوان "بإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي"، العدد 3357، 15 مارس 2018م.

ثالثاً: نجاح التعايش الثنائي بين السنة والشيعة منذ زمن

بخلاف بعض الدول التي تعاني من حرب طائفية بين السنة والشيعة. يشهد مجتمع البحرين نموذجًا للتعايش بين الطائفتين السنية والشيعية، بينما يشكل الخلاف بين الطائفتين في دول اخرى، وقود حروب ونزاعات أهلية حتى يومنا هذا، حيث يبلغ تعداد سكان البحرين قرابة مليون و200 ألف نسمة[26]. وتشكل الطائفتان السنة والشيعة، غالبية السكان في مقابل باقي لديانات مختلفة، وتتقارب الرؤى تجاه القضايا المحيطة يجمع الطائفتين.

وعلى أرض الواقع أرض البحرين تضم مساجد السنة التي تجاور من مآتم الشيعة، وكثير من أصحاب المذهب الشيعي يقيمون صلواتهم في مساجد أهل السنة والعكس صحيح، بل إن منازلهم في الاحياء والمناطق العريقة مفتوحة على بعضها البعض.

ويبلغ عدد المساجد 2091 مسجدا، ويتجاوز عدد المآتم والحوزات الدينية للطائفة الشيعية الـ3000، وأبناؤها يمارسون شعائرهم الحسينية المتمثلة في إقامة مواكب العزاء في أيام شهر محرم ولياليه بحرية تامة، بالإضافة إلى أن الحكومة البحرينية تمنح إجازة سنوية يومي التاسع والعاشر من محرم مشاركة منها في ممارسة هذه الشعائر واحتراما لها.[27]

وحرص المغفور له بإذن الله تعالى، سمو الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى بن علي آل خليفة، على تنفيذ أعمال ومشاريع تصون الحريات الدينية، واحترام الخصوصية المذهبية، وتطوير مؤسسات القضاء، وإدارات الأوقاف، وتستمر في رعاية الشعائر الدينية والأوقاف السنية والجعفرية، في مملكة البحرين بشكل ثابت، وتواصلا مع ما قام به الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان، بادر جلالة الملك المفدى وضع التشريعات العصرية، والتدابير والإجراءات القانونية، في رعاية وصون حرية المعتقدات والممارسات، وبناء دور العبادة، وتطوير عمل مؤسسات دولة القانون.

بنظرة محايدة، تكاد مملكة البحرين هي الوحيدة بين دول المنطقة التي تتواجد بها إدارة أوقاف للمذهب الجعفري، وتخصص يومي إجازة خلال أيام عاشوراء في شهر محرم، ومثل هذه الأمور تفتقدها عديد من

---

[26]– "سكان البحرين"، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، 30 مايو 2019م.

[27]– سلام الشماع، "البحرين نسيج من التعايش فشلت إيران في تمزيقه"، جريدة العرب، 20 أكتوبر 2016م.

الدول، حتى تلك الدولة التي تدعي التمسك برعاية المذهب الشيعي لا توفر ما تقدمه مملكة البحرين لشعبها العزيز.[28]

رابعاً: الدعم المؤسسي

تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لتعزيز مناخ الحرية الدينية والفكرية، بما في ذلك الاستجابة الفورية في حال حصول انتهاكات من جانب بعض الأفراد أو المجموعات من شأنها المساس بحق التمسك بأي دين.

1- وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف:

تتخذ وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف إجراءات لمكافحة جميع الدعوات إلى التمييز أو العنف أو نشر خطاب الكراهية على أساس الدين أو المعتقد، فعلى سبيل المثال في أعقاب هجمات (داعش) الإرهابية في المملكة العربية السعودية والكويت، التي استهدفت المساجد في بعض المناطق في عام 2015، شارك وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في صلاة مشتركة مع جميع مكونات المجتمع البحريني لإظهار الوحدة في مواجهة الإرهاب الطائفي.

ويخضع جميع الأئمة والخطباء للأنظمة التي تحظر الدعوة للتطرف والعنف، والطائفية ونشر الكراهية. وتنظم وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بالتعاون مع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الذي يضم علماء من السنة والشيعة، مجموعة من الأنشطة لرفع الوعي بالحرية الدينية والفكرية ومكافحة التطرف، وتحرص على تنظيم دورات سنوية للأئمة والوعاظ لتنفيذ ذلك منذ العام 2009م.

وتتخذ الإجراءات الضرورية لفرض معيار فصل الدين عن السياسة، وضمان عدم استخدام المنبر الديني في البرامج السياسية أو الطائفية أو المتطرفة، حيث يحظر القانون البحريني استخدام المنبر الديني في بث أجندات سياسية، وفي عام 2016، تم تعديل القانون لينص على أنه "لا يجوز لأي عضو الجمع بين عضوية جمعية مع الوعظ الديني، أو الخطب، أو التوجيه الروحي أو الخطاب الديني".[29]

28– محمد المحميد، "وطن الوحدة والمواطنة والتسامح"، جريدة أخبار الخليج، 2 أبريل 2017م.

29– "وزير الخارجية: البحرين من أفضل نماذج التعايش الديني"، مرجع سابق.

تتخذ وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف إجراءات لمكافحة جميع الدعوات إلى التمييز أو العنف أو نشر خطاب الكراهية على أساس الدين أو المعتقد.[30]

2-حكم قضائي بحل جمعية الوفاق بسبب عدم احترام المواطنة المبنية على التعايش والتسامح:

حكمت المحكمة الكبرى المدنية في البحرين بتاريخ 17 يوليو 2016م، بحل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وذلك لما قامت به الجمعية من ممارسات استهدفت مبدأ احترام حكم القانون وأسس المواطنة المبنية على التعايش والتسامح واحترام الآخر، وتوفير بيئة حاضنة للإرهاب والتطرف والعنف، فضلاً عن استدعاء التدخلات الخارجية في الشأن الوطني.[31]

3- ديوان الخدمة المدنية والمساواة بين مختلف ديانات الشعب في تعينهم بالوظائف الحكومية:

يستقبل ديوان الخدمة المدنية المتخرجين من الجامعات والمقبلين على الانخراط في سوق العمل الخاص أو العام، ويكون التوظيف عشوائيا دون تمييز على أساس الدين أو الطائفة، ولكن يتم النظر في طلبات التخصصات في الدوائر الحكومية ويكون التوزيع على أساس المؤهل العلمي المتوفر والكادر الوظيفي والمعدلات المئوية والنسب، وتكون الأفضلية في توظيف الموظفين من أصحاب الدرجات العليا.

ومن جانب آخر تفخر البحرين بمواطنيها بمختلف دياناتهم سواء كانوا مسلمين أو يهود، حيث يستطيعون بكل حريه ارتداء (يارمولك) والعبادة في كنيسهم الخاص، حيث إن الجالية اليهودية تلعب دوراً نشطاً جداً على أعلى المستويات في المجتمع، بما في ذلك سفيرة البحرين لدى واشنطن في العام 2008م، وهي أول دبلوماسي يهودي إلى الولايات المتحدة من دولة عربية. لقد أرادت مملكة البحرين أن تحمي التعددية الدينية للأجيال القادمة، لذلك فقد كرست هذه الحماية في القانون الذي يضمن لكل شخص الحق في العبادة دون عوائق وكذلك بناء بيوت العبادة.[32]

30- "جهود البحرين في تعزيز الحرية الدينية والقبول الثقافي"، جريدة أخبار، مملكة البحرين، ٢٧ يوليو ٢٠١٨م.

31- أحمد عبد الحميد، "القضاء يصدر حكمه: حل جمعية الوفاق وتصفية أموالها"، جريدة أخبار الخليج، مملكة البحرين، ١٨ يوليو ٢٠١٦م.

32- "الملك في مقال بواشنطن تايمز: التنوع الديني بالمملكة نعمة لشعب يستند لتراث عريق من التسامح"، مرجع سابق.

4-وزارة التربية والتعليم:

اعتمدت وزارة التربية والتعليم مناهج لضمان التعددية والتسامح الديني والتسامح بين المعتقدات والثقافات. وتعامل وزارة التنمية الاجتماعية مع اهتمامات المعتنقين للأديان غير الاسلام وتضمن لهم القدرة على أداء شعائرهم وطقوسهم في حرية كاملة، بما في ذلك إصدار تصاريح لأتباع الديانات الأخرى لبناء دور العبادة وغيرها من الأنشطة المتعلقة بمعتقداتهم الدينية[33].

تأتي جهود وزارة التربية والتعليم لبلورة سياسات مبتكرة للتعامل مع احتياجات المجتمع البحريني في مجال تنشئة الطلبة وتعزيز قيم الوطنية ضمن توجيهات المشروع الإصلاحي لعاهل البلاد المفدى، وما جاء في دستور مملكة البحرين، كما تأتي جهود الوزارة من خلال مناهج التربية للمواطنة ومشروع المدرسة المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان، الذي يهدف إلى تكوين نموذج وطني للمدرسة المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان بما تشمله من قيم الولاء والانتماء، إلى جانب العيش المشترك والتسامح وتقبل الآخر في نفوس الطلبة، وذلك بتحويلها إلى ممارسات إيجابية لديهم.[34]

5- وزارة الداخلية:

تواصل وزارة الداخلية اتخاذ التدابير اللازمة لمساءلة من يتورط في انتهاك الحريات الدينية، والعمل على منع أعمال العنف التي ترتكب على أساس الدين أو المعتقد، اتخذت وزارة الداخلية إجراءات استباقية لزيادة وجود القوات المكلفة بإنفاذ القانون حول المساجد في المجتمعات الشيعية، وكذلك أماكن عبادة غير المسلمين وتم نشر الدوريات خلال الجلسات الدينية لضمان سلامة المصلين.[35]

كما تقوم وزارة الداخلية بمملكة البحرين بمواجهة كافة قوى التطرف والتبعية لمرجعية سياسية دينية خارجية، سواء تمثل ذلك في الجمعيات أو أفراد يخرجون على واجبات المواطنة والتعايش السلمي، ويقومون

---

[33]- "وزير الخارجية: البحرين من أفضل نماذج التعايش الديني"، مرجع سابق.

[34]- "التعايش في عيون الطلاب، التربية للمواطنة تعزيز الوحدة الوطنية وقيم التسامح"، جريدة الأيام، مملكة البحرين، 21 أكتوبر 2017م.

[35]- "وزير الخارجية: البحرين من أفضل نماذج التعايش الديني"، مرجع سابق.

بتعميق مفاهيم الطائفية السياسية، وترسيخ الخروج على الدستور والقانون وكل مؤسسات الدولة، وشق المجتمع طائفيًا سعيًا لاستنساخ نماذج إقليمية قائمة على أسس طائفية مذهبية.(36)

6- وزارة الإعلام:

تبث وزارة الإعلام وتنتج برامج لتعزيز الحرية الدينية والتسامح في البحرين وفي ديسمبر من العام 2015م، افتتحت وزارة الإعلام مدونة أخلاقيات الصحافة، التي ترفض أي طائفية أو تطرف أو كراهية في قطاع الصحافة.(37)

7- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية:

تتعامل وزارة التنمية الاجتماعية مع اهتمامات المعتنقين للأديان غير الإسلام وتضمن لهم القدرة على أداء شعائرهم وطقوسهم في حرية كاملة، بما في ذلك إصدار تصاريح لأتباع الديانات الأخرى لبناء دور العبادة وغيرها من الأنشطة المتعلقة بمعتقداتهم الدينية. تقوم الوزارة كذلك بحرية ممارسة الشعائر الدينية، من خلال ما تقوم به من المشرفة على الكنائس ودور العبادة للأقليات.(38)

تمت الموافقة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمملكة البحرين على تأسيس جمعية "هذه هي البحرين" بتاريخ 3 مايو 2017م، وتم تعيين السيدة بيتسي ماتيسون الأمين العام لاتحاد الجاليات الأجنبية في البحرين لحضور إشهار جمعية "هذه هي البحرين"، والتي تم تأسيسها بعد سلسلة من الفعاليات الناجحة التي أقامتها المجموعة داخل وخارج مملكة البحرين، وفكرة الجمعية وهي حمل رسالة حضارية سامية من شعب البحرين إلى جميع أفراد شعوب العالم بكل ثقافاتهم ودياناتهم وطوائفهم.(39)

إطار الحملة الوطنية للحمة الوطنية:

الحملة الوطنية التي تقودها وزارة التنمية الاجتماعية بعنوان "وِحدة وَحدة"، تستهدف لم الشمل وتمتين اللحمة المجتمعية وإحياء قيم التعايش بين أبناء مختلف الطوائف الدينية في البحرين، وفي إطار الحملة

36- "الداخلية: إسقاط الجنسية البحرينية عن المدعو عيسى قاسم"، جريدة الأيام، مملكة البحرين، ٢١ يونيو ٢٠١٦م.

37- "وزير الخارجية: البحرين من أفضل نماذج التعايش الديني"، مرجع سابق.

38- "إطلاق جمعية هذه هي البحرين رسميًا"، صحيفة البلاد، مملكة البحرين، 4 مايو 2017م.

39- عبد الله العلمي، "البحرين حاضنة الجميع"، جريدة العرب اللندنية، 17 مايو 2017م.

الوطنية للحمة الوطنية (وحدة وحدة) التي تبنتها وزارة التنمية الاجتماعية للتأكيد علي فكرة المواطنة والتعايش السلمي والتلاحم بين أفراد الشعب البحريني، وضمن مشروعات وبرامج الحملة المتعددة والمتواصلة.[40]

إنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي:

تم إنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي في 15 مارس 2018م، لتؤكد البحرين أنها مهد تاريخي للتعايش والسلام والوئام، ومنارة إشعاع حضاري حيث جاء في المادة الثانية من الأمر الملكي أن المركز يجسد في رؤيته ورسالته وأهدافه المبادئ المستخلصة من تاريخ وحضارة مملكة البحرين عبر عصورها، والمتمثلة في الانفتاح على جميع الحضارات والأديان والثقافات، وتعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام، مستلهما في ذلك إعلان البحرين الصادر في 13 سبتمبر 2017م.

وفي المادة الرابعة من الأمر الملكي ما يرسخ جهود مملكة البحرين في إبراز منظومة القيم والمشتركات الجامعة بين الحضارات والثقافات، والتعريف بها، والعمل على إثراء مسيرة التسامح والتعايش السلمي من خلالها، والتوعية بأهمية تلاقي الحضارات وتمازجها لتحقيق وتعزيز السلم العالمي والعيش الإنساني المشترك بين البشر من خلال ما تجسده المشتركات الجامعة بين الحضارات، أضف إلى ذلك الجانب المهمة في دور المركز وهو إحداث حركة تنويرية من خلال التوعية بأهمية الحوار والالتقاء على ما اتفقت عليه الحضارات والثقافات من مشتركات أخلاقية وحقوقية، ومكافحة الفكر المتطرف المغذي للعنف والكراهية والإرهاب، وإظهار إيجابية التعددية والتنوع والتعايش والتسامح في حاضر المجتمع البحريني وموروثه الثقافي.[41]

وهذا المركز سوف يساهم في ترسيخ مكانة مملكة البحرين على المستوى الدولي كمركز عالمي لاستضافة المؤتمرات والمحاضرات الهادفة لتعزيز ثقافة السلام والانفتاح والتعايش بين الثقافات المختلفة، ويتطلع المسؤولون أن يشكل المركز مصدر إلهام لباقي الأمم والشعوب لما تمثله المملكة وشعبها من نموذج

40– "وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تدشن فيلماً وطنياً بحرينياً قصيراً بعنوان "سيرة وطن" ضمن حملة وحدة"، الموقع الرسمي للوزارة، 5 يوليو 2013م. على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.mlsd.gov.bh

41– زهراء المرزوق، "خواطر من أرض السلام..، مرجع سابق.

ناجح يجسد احتضان مبادئ الصداقة والاحترام والتقارب الإنساني، وسوف يقوم بأعضائه بالمجلس في أداء رسالة المركز وأهدافه النبيلة.[42]

الخاتمة:

بناء على ما سبق عرضه وتحليله نصل إلى أن مملكة البحرين استطاعت من خلال سياساتها الحكومية وتشريعاتها الوطنية وممارساتها الشعبية أن تصبح نموذجاً رائداً في المنطقة العربية للتعددية الدينية والتعايش السلمي، حيث إنها تقدم أفكاراً ونماذج جليلة في التسامح والتعايش بين مختلف الأطياف في المجتمع البحريني يمكن الاستفادة منه لمنع الصراعات والحروب الأهلية.

وتستثمر البحرين تنوعها الشعبي كمصدر من مصادر القوة الداخلية والبشرية دون التفريق او عنصرية، حيث أنها بلد صغير المساحة جغرافيا وبها القليل من الموارد الطبيعية والنفطية بالخصوص، والرجوع الى اللحمة الوطنية والتكاتف على مختلف أطياف المجتمع لخلق نسيج داخلي قوي يبني بلداً متماسكاً يعتمد على الموارد البشرية والفكرية.

ومن المهم بمكان وجود البيئة المناسبة لأي مجتمع لخلق عناصر التعددية الدينية والتسامح والتعايش السلمي، والتي منها سن قوانين وتشريعات وطنية تحمي كرامة الانسان والتي من بينها حق حرية المعتقد بناء على أسس احترام دين الدولة الام، وإيجاد ممارسات حكومية تساوي بين أطياف المجتمع بمختلف معتقداته، والنظر إلى العقل البشري، بالإضافة إلى إنشاء هيئات وطنية لاحترام حقوق وكرامة الإنسان.

قائمة المراجع:

1- أحمد عبد الحميد، "القضاء يصدر حكمه: حل جمعية الوفاق وتصفية أموالها"، جريدة أخبار الخليج، مملكة البحرين، ١٨ يوليو ٢٠١٦م.

2- "إطلاق جمعية هذه هي البحرين رسميًا"، صحيفة البلاد، مملكة البحرين، 4 مايو 2017م.

42- "جلالة الملك المفدى يستقبل مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي"، مجلة النشرة الدبلوماسية الشهرية، وزارة خارجية مملكة البحرين، العدد (14)، مارس 2018م.

"البحرين في جنيف: إنجاز 139 على أرض الواقع من 175"، جريدة الوطن، مملكة البحرين، 21 سبتمبر 2017م.

3- "الأهرام العربي تختار الملك ضمن أكثر 30 شخصية عربية مؤثرة"، **جريدة الأيام**، مملكة البحرين، 29 ديسمبر 2017م.

4- "التعايش في عيون الطلاب، التربية للمواطنة تعزيز الوحدة الوطنية وقيم التسامح"، جريدة الأيام، مملكة البحرين، 21 أكتوبر 2017م.

5- الجريدة الرسمية، مملكة البحرين، العدد 3041، عدد الأول من مارس 2012م.

6- الجريدة الرسمية، مملكة البحرين، أمر ملكي رقم (15) لسنة 2018، عنوان "بإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي"، العدد 3357، 15 مارس 2018م.

7- جلالة الملك المفدى يستقبل مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي"، مجلة النشرة الدبلوماسية الشهرية، وزارة خارجية مملكة البحرين، العدد (14)، مارس 2018م.

8- "جهود البحرين في تعزيز الحرية الدينية والقبول الثقافي"، جريدة أخبار، مملكة البحرين، ٢٧ يوليو ٢٠١٨م.

9- "الداخلية: إسقاط الجنسية البحرينية عن المدعو عيسى قاسم"، جريدة الأيام، مملكة البحرين، ٢١ يونيو ٢٠١٦م.

10- زهراء المرزوق، "خواطر من أرض السلام.. البحرين والإنسان منذ غابر الأزمان"، مجلة النشرة الدبلوماسية، وزارة خارجية مملكة البحرين، العدد (21)، مارس 2019م.

11- "سكان البحرين"، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، 30 مايو 2019م.

12- سلام الشماع، "البحرين نسيج من التعايش فشلت إيران في تمزيقه"، جريدة العرب، 20 أكتوبر 2016م.

13- عبد الله العلمي، "البحرين حاضنة الجميع"، جريدة العرب اللندنية، 17 مايو 2017م.

كلمة صاحب جلالة ملك مملكة البحرين، الجلسة الافتتاحية لحوار الأديان، مقر الجمعية العامة بالأمم المتحدة، نيويورك، 26 نوفمبر 2008م.

14- معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين، "عاهل البلاد المفدى وتعزيز الحوار بين الحضارات"، مجلة النشرة الدبلوماسية الشهرية، وزارة خارجية مملكة البحرين، العدد الرابع عشر (14)، مارس 2018م.

15- "الملك في مقال بواشنطن تايمز: التنوع الديني بالمملكة نعمة لشعب يستند لتراث عريق من التسامح"، **جريدة الوطن**، مملكة البحرين، 11 أكتوبر 2017م.

16- "مملكة البحرين منارة التسامح والتعايش بين الأديان والثقافات"، مجلة النشرة الدبلوماسية الشهرية، وزارة خارجية مملكة البحرين، العدد الرابع عشر (14)، مارس 2018م.

17- "مملكة البحرين تحارب دائماً كافة أشكال التمييز العنصري"، جريدة أخبار الخليج، مملكة البحرين، 21 مارس 2018م.

18- منى علي المطوع، "التعايش السلمي في البحرين ليس مفاجأة للعالم"، جريدة الوطن اليومية، مملكة البحرين، تاريخ النشر الأحد 22 أكتوبر 2017م.

19- الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، مملكة البحرين، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.nihr.org.bh

20- محمد المحميد، "وطن الوحدة والمواطنة والتسامح"، جريدة أخبار الخليج، 2 أبريل 2017م.

21- "وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تدشن فيلماً وطنياً بحرينياً قصيراً بعنوان "سيرة وطن" ضمن حملة وحدة"، الموقع الرسمي للوزارة، 5 يوليو 2013م. على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.mlsd.gov.bh

22- "وزير الخارجية: البحرين من أفضل نماذج التعايش الديني"، **صحيفة البلاد**، مملكة البحرين، 27 يوليو 2018م.